



الإدارة المركزية لدراسة الجدوى
وقياس التكاليف الاستثمارية
الإدارة العامة لدراسات الجدوى الاقتصادية

ملخص دراسة جدوى (مبدئية)

عن نشاط تصنيع النسيج



(مايو ٢٠٢٤)

استثمر في مصر



تقرير

ملخص نتائج دراسة جدوى مبدئية عن نشاط (تصنيع النسيج)

قطاع الصناعات الغزل والنسيج

وصف عام عن المشروع محل الدراسة:

- يعرف النسيج على أنه عملية تشابك مجموعتين من الخيوط ببعضها البعض وفقاً لزوايا محددة، وهي خيوط السدى مع اللحمة، ويقصد بخيوط السدى الخيوط التي تمتد طولاً، أما اللحمة فتلك الخيوط التي تمتد عرضاً، والتي يتم نسجها معاً باستخدام النول، وهو عبارة عن آلة تشكل خيوط السدى بطريقة محددة ليكون من الممكن ربطها بخيوط اللحمة.
- يعتبر قطاع الغزل والنسيج من القطاعات التنموية داخل المجتمع فهو يعمل على تحسين الدخل القومي، وبالإضافة لذلك فهو من أكثر المشاريع المربحة جداً التي تحقق عوائد مادية كبيرة كما أنه من أهم المشاريع، التي يجب تواجدها داخل المجتمع وذلك لأنها توفر احتياجات العملاء من الملابس، التي تعد من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا اليومية
- ان قطاع الغزل والنسيج يدخل في العديد من المجالات مثل الصناعات الطبية والزراعية والملابس والأثاث والتعبئة والتغليف وغيرها ويوفر العديد من الفرص الوظيفية للقوى العاملة المصرية، الأمر الذي يساهم في حل مشكلة البطالة في مصر؛ وذلك لإن صناعة الغزل والنسيج تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة، كما أن هذه الصناعة مرتبطة بالعديد من الصناعات التكميلية التي تزودها بالمواد الخام المختلفة.

منتجات المشروع محل الدراسة:

- يستهدف المشروع إنتاج مصنع نسيج لإنتاج القماش القطني والقماش المخلوط (قطن + بوليستر) بمقاسات مختلفة.

بيانات الفرصة الاستثمارية وموقع إقامة النشاط:

- وفقاً للبيانات الواردة من جهات الاختصاص والمتاح على الخريطة الاستثمارية فإنه يمكن إقامة المشروع بالهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بنظام حق الانتفاع.
- يمكن تنفيذ المشروع في أي منطقة يتوافر بها مساحات أراضي مناسبة لإقامة المشروع محل الدراسة، وبشرط القرب من موانئ وطرق ومنافذ التصدير.
- وفقاً للبيانات الواردة من جهات الاختصاص والمتاحة على الخريطة الاستثمارية فإنه يمكن إقامة المشروع على مساحة من ٢٥٠ م^٢ وحتى ٢٥٠٠ م^٢، مع مراعاة اجراء التعديلات اللازمة في تكاليف الدراسة.

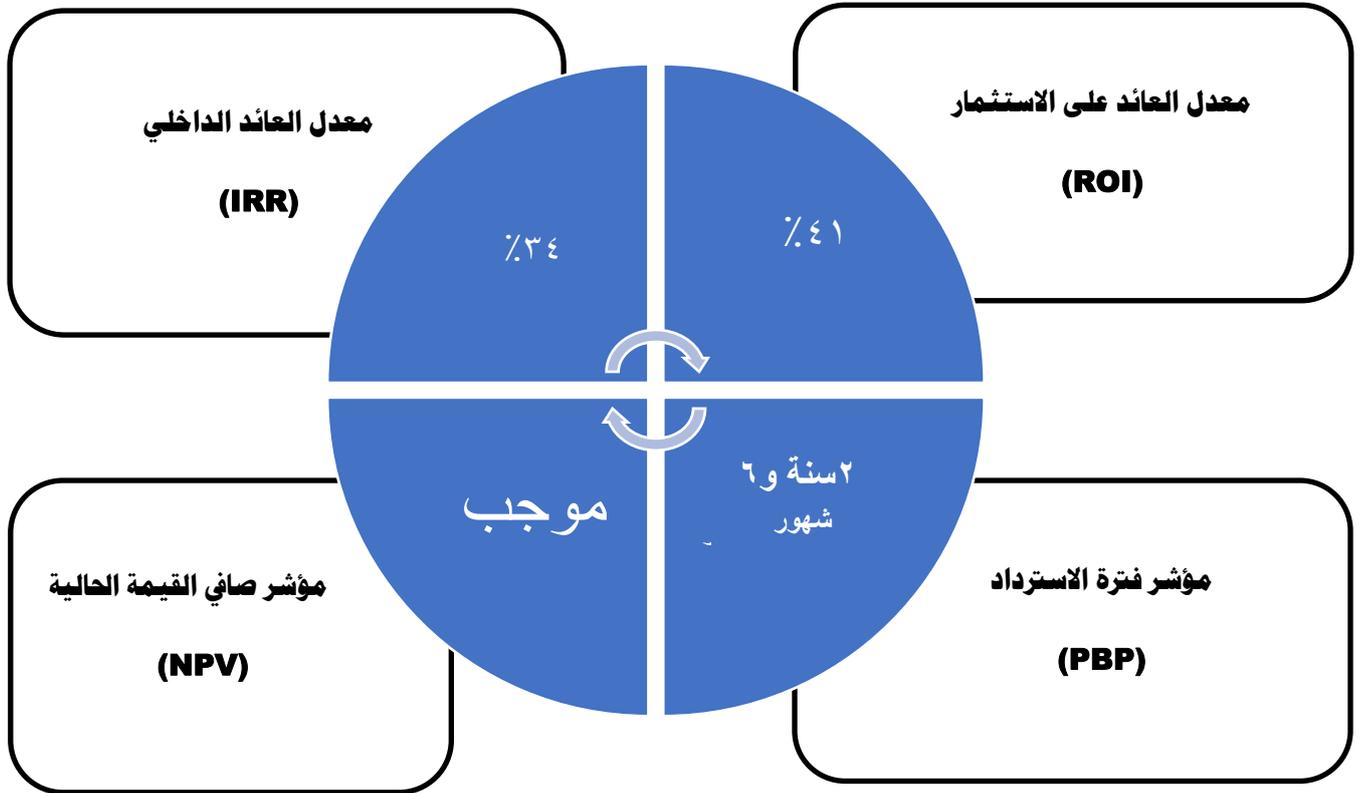
(البيانات الواردة بالدراسة تعد بيانات تقديرية استرشادية مبدئية وفقاً للبيانات المستمدة من الجهات المختصة وذلك لأغراض الترويج للفرص الاستثمارية بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ولا يجوز استخدامها أمام البنوك أو القضاء أو أية جهة حكومية أو أية جهات أخرى)



أهم المؤشرات المالية للمشروع:

إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع

٥٣,٧٦١,٠٠٠ جنيه مصري تقريبا



أهم نتائج دراسة الجدوى القانونية:

- طبقاً لأحكام قانون الاستثمار فإن قطاع الغزل والنسيج من القطاعات الخاضعة للقانون والتي تولى لها الدولة الاهتمام وتقدم لها الحوافز لتشجيعها.
- وفقاً لحجم المشروع والاستثمارات المطلوبة لإقامته فإنه يفضل أن يتم تأسيس الشركة في أحد أشكال شركات الأموال ومنها الشركات المساهمة والتي تساعد على إدارة المشروع بعيداً عن حقوق ملكية الملاك كما تحقق مرونة وسهولة في التعامل مع الجهات الحكومية والتنفيذية بشكل مناسب.
- يمكن إقامة المشروع في شكل منشأة فردية أو شركة أشخاص أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة. يفضل للشركات التي يتم تأسيسها لهذا الغرض أن يتم تأسيسها وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للاستفادة من حوافز الاستثمار المقررة لذلك النوع من الأنشطة.
- صناعة الغزل والنسيج تخضع لرقابة غرفة الصناعات النسيجية وهي إحدى غرف اتحاد الصناعات المصرية، وهي تتولى تمثيل مصالح الأعضاء المنتمين لها وتقديم الخدمات والدعم لقطاعات الغزل والنسيج المختلفة ومن بينها صناعة النسيج الدائري بما يعمل على زيادة قدرتها التنافسية.
- يتعين على المشروع التسجيل بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والالتزام بالإنتاج بالمعايير القياسية وفقاً للمواصفات العالمية.
- في حالة اعتماد المشروع على بعض أصناف المواد الخام المستوردة من الخارج فإنه يتعين على المشروع استخراج بطاقة استيرادية خاصة بذلك، وفي حالة الاتجاه للتصدير فإن المشروع يجب عليه استصدار بطاقة تصديرية محدد بها طبيعة ووصف المنتجات المتعامل عليها أو يقوم بالتصدير من خلال شركة وسيطة تتولى نيابة عن المشروع إجراءات التصدير والإفراج الجمركي.
- وتقدر مصروفات التأسيس واتعاب المحاماة واستخراج التراخيص والتسجيل بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والجهات ذات الولاية ما يقارب ٤٠٠ ألف جنيه مصري.

أهم نتائج دراسة الجدوى البيئية:

- تعرف دراسة الجدوى البيئية بأنها الدراسة التي توضح درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة عبر مراعاة قدرتها الاستيعابية أو طاقتها القصوى لتحمل النشاطات البشرية الهادفة لاستغلال الموارد البيئية دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي، على المدى القصير وال المدى البعيد، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تعد دراسات الجدوى البيئية إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها، وتعتبر دراسات الجدوى البيئية للمشروعات التنموية المختلفة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب دراسات الجدوى الاقتصادية التي تستهدف ضمان تحقيق

المشروع لأكبر قدر ممكن من المنافع المادية من دون مراعاة لظروف البيئة وإمكاناتها والتأثيرات السلبية المحتملة لهذا المشروع أو ذلك عليها.

- يتم تصنيف المشروع ضمن مشروعات الفئة (ب) حيث أنه مدرج برقم (٢٠) بقائمة مشروعات التصنيف البيئي الصادرة طبقاً لأحكام البند رقم (٧) من المادة (١٤) مكرر من القانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ بشأن تعديلات قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولأئحته التنفيذية المعدلة وطبقاً لقرار السيد الدكتور وزير البيئة رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦، ويلتزم المشروع بإعداد دراسات تقييم التأثير البيئي وتتم المعاينات والقياسات طبقاً لنموذج التصنيف البيئي (ب) ومتطلبات قانون البيئة مع مراعاة استيفاء الرسوم الحكومية المقررة لذلك التصنيف، ويجب على المشروع مراعاة الاشتراطات البيئية الخاصة بهذا النشاط نظراً لطبيعة الصناعة.
- يخضع المشروع لاشتراطات صحة وسلامة مهنية مشددة حفاظاً على سلامة العاملين وضماناً لسلامة المنتج الذي يتعامل عليه المشروع في جميع مراحل إنتاجه، بما يستوجب توفير كافة المستلزمات اللازمة واتباع المعايير المهنية في استخدامها والمتمثلة في قفازات، خوزه، فيست، واقيات اذن، نظارات ، ملابس وقائية، كامات وأدوات مقاومة للحرارة.
- تم تضمين التكاليف البيئية الخاصة بالحد من مخاطر التلوث وعمليات المعالجة للسوائل والمواد الكيماوية المستخدمة التي تمنح الألوان لمنتجات الغزل والنسيج وغيرها من تكاليف التخلص من النفايات وكذا تكاليف الحفاظ على السلامة والصحة المهنية للعاملين ضمن تكاليف المواد الخام المباشرة طبقاً لما سيتم توضيحه لاحقاً بالدراسة.
- في ضوء ما تقدم فإنه يتضح جدوى المشروع من الناحية البيئية بشرط استيفاء الاشتراطات البيئية المطلوبة.

أهم نتائج دراسة الجدوى الاجتماعية:

- يساعد المشروع في القضاء على مشاكل البطالة في المجتمع من خلال مساهمته في توفير حوالي ٢٣ فرصة عمل مباشرة لنوعيات مختلفة من العمالة داخل المشروع نفسه، فضلاً عن مساهمته في توفير عدد من فرص العمل بشكل غير مباشر من خلال سلاسل الامداد والتوزيع التي يتعامل معها المشروع.
- يساهم المشروع بقيمة مضافة للاقتصاد القومي من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP، وكذا المساهمة في زيادة الصادرات والعمل على سد العجز في الميزان التجاري، وتوفير النقد الأجنبي.

أهم نتائج دراسة الجدوى التسويقية ومحركات النمو والقوى التنافسية:

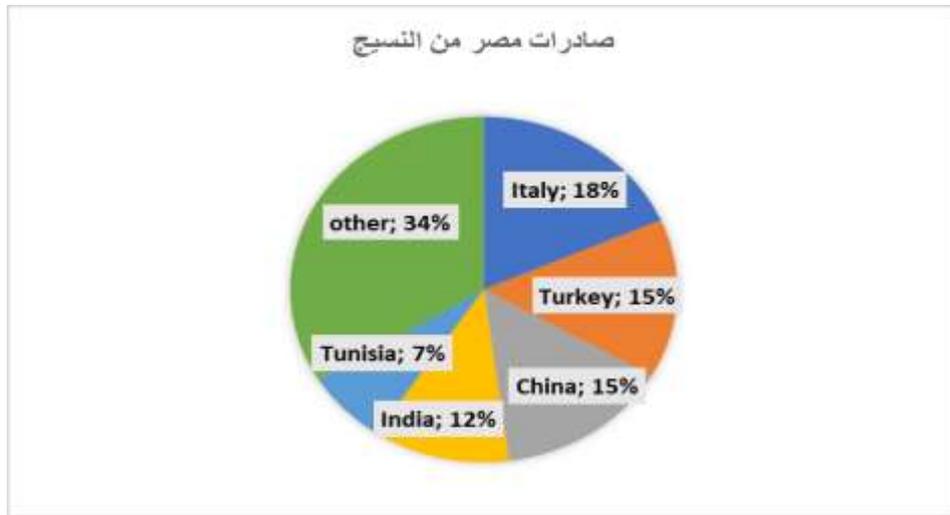
نتائج دراسة الجدوى التسويقية للمشروع وفقاً لمحركات النمو والقوة التنافسية:

- يهدف المشروع إلى إنتاج أقمشة قطنية وأقمشة مخلوطة (قطن + بوليستر) بمقاسات مختلفة.
- يساهم المشروع في زيادة الإنتاج المحلي من المنتج وتقليل نسبة الواردات لسد العجز في الميزان التجاري.

- يساهم موقع مصر الاستراتيجي في سهولة التصدير إلى آسيا، أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.
- توافر المواد الخام يساهم في عملية الإنتاج والوصول لأكبر عدد من العملاء.

حجم العرض:

- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد احتلت مصر المركز رقم ١٣ عالميا في تصدير النسيج عن عام ٢٠٢٢ حيث بلغ حجم صادرات النسيج مبلغ ٧٢٤ مليون دولار تقريبا.
- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغ عدد الدول التي تصدر لها مصر حوالي ١٠٥ دولة، ويمكن إيضاح أكبر الدول التي تصدر لها مصر النسيج وفقا للرسم البياني التالي: -
- إيطاليا (١٣٣ مليون دولار امريكي بنسبة ١٨٪ من إجمالي صادرات مصر).
- تركيا (١٠٧ مليون دولار امريكي بنسبة ١٥٪ من إجمالي صادرات مصر)
- الصين (١٠٥ مليون دولار امريكي بنسبة ١٥٪ من إجمالي صادرات مصر)
- الهند (٨٣ مليون دولار امريكي بنسبة ١٢٪ من إجمالي صادرات مصر)
- تونس (٤٩ مليون دولار امريكي بنسبة ٧٪ من إجمالي صادرات مصر)
- باقي الدول (٢٤٤ مليون دولار امريكي بنسبة ٣٤٪ من إجمالي صادرات مصر).



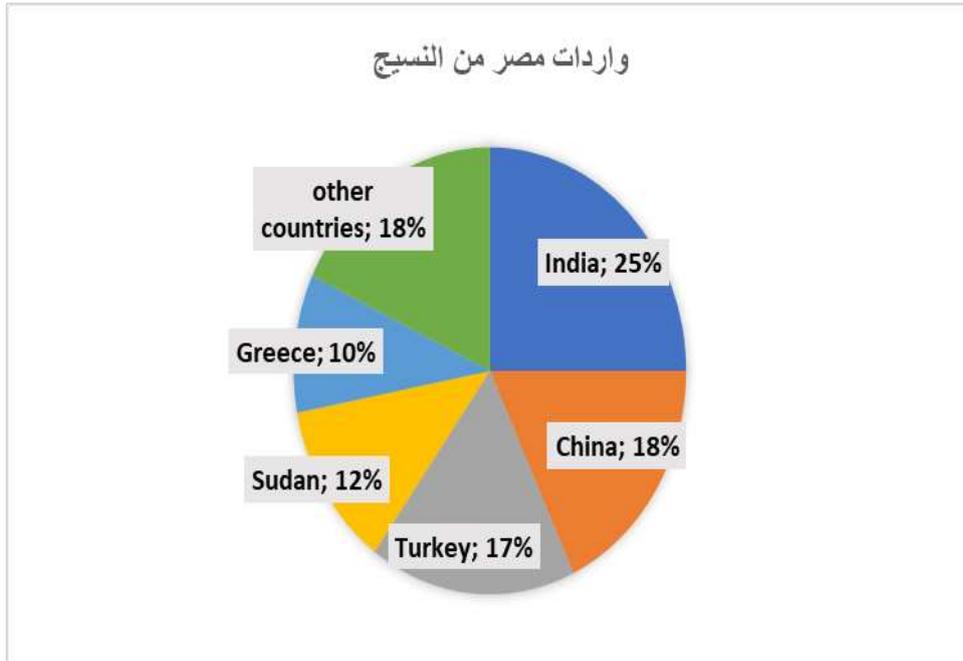
تم اعداد الشكل البياني وفقا لبيانات البنك الدولي عن عام ٢٠٢٢

حجم الطلب:

- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد احتلت مصر المركز رقم ١٥ عالميا في استيراد النسيج عن عام ٢٠٢٢ حيث بلغ حجم واردات مصر من النسيج ما يقارب ٩٨٦ مليون دولار تقريبا.

- وفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغ عدد الدول التي تستورد منها مصر النسيج حوالي ٥٧ دولة، ويمكن إيضاح أكبر الدول التي تستورد منها مصر وفقا للرسم البياني التالي:

- الهند (٢٤٣ مليون دولار بنسبة ٢٥٪ من إجمالي واردات مصر).
- الصين (١٧٣ مليون دولار بنسبة ١٨٪ من إجمالي واردات مصر)
- تركيا (١٦٩ مليون دولار بنسبة ١٧٪ من إجمالي واردات مصر)
- السودان (١١٩ مليون دولار بنسبة ١٢٪ من إجمالي واردات مصر)
- اليونان (١٠١ مليون دولار بنسبة ١٠٪ من إجمالي واردات مصر)
- باقي الدول (١٧٨ مليون دولار بنسبة ١٨٪ من إجمالي واردات مصر)

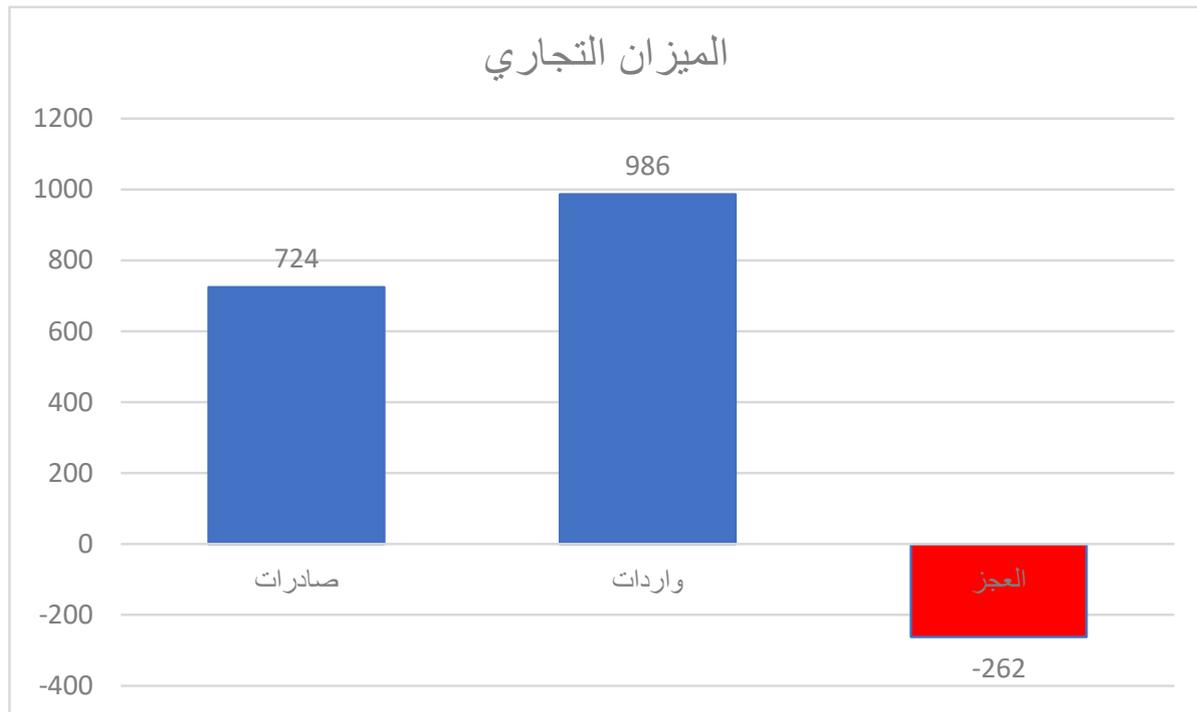


تم اعداد الشكل البياني وفقا لبيانات البنك الدولي عن عام ٢٠٢٢



الميزان التجاري:

- مما سبق عرضه يتضح وجود عجز بالميزان التجاري لمنتجات النسيج.
- حيث أن مصر خلال عام ٢٠٢٢ قامت بالتصدير بمبلغ ٧٢٤ مليون دولار تقريبا، واستوردت بمبلغ ٩٨٦ مليون دولار تقريبا ويمكن توضيح ذلك من الرسم البياني التالي:



تم اعداد الشكل البياني وفقا لبيانات البنك الدولي عن عام ٢٠٢٢

- يتضح من الرسم البياني السابق وجود عجز في الميزان التجاري في صناعة النسيج بمبلغ ٢٦٢ مليون دولار تقريبا، مما يعد فرصة واعدة أمام المشروع محل الدراسة للإحلال محل الواردات والتصدير للخارج.